عصره الديني

الحالة الدينيّة في هذا العصر مليئة بكلّ ما هو مُثير.

فالعصر الذي شهد سقوط عاصمة الخلافة على أيدي التتار المغول وما تبعه من دمار وخراب، شهد أيضاً تدفّق هؤلاء التتار سلاطين وجنوداً إلى اعتناق الإسلام وتطبيق شيء من أحكامه أحياناً.

والعلاقة بين الديانات السماوية الثلاث كانت على أسوئها، لما شهده اليهود والنصارى من دعم وحماية من قبل الصليبيّين ثمّ التتار، استطالوا على أثره، فخلّف ذلك فِتَناً كثيرة، ومذاهب إسلاميّة منحرفة نشطت كثيراً، أهمّها:

١ ـ **الإسماعيليّة**: وهي فرقة شيعيّة شذّت بعد الإمام جعفر الصادق ﷺ، وكان لها شوكة ونفوذ، ومركزها في سَلَمية من نواحي حماه، والمذهب الإسماعيلي هو مذهب الدولة الفاطمية التي حكمت قرابة ثلاثة قرون، وعرفوا بالباطنية لإغراقهم في الباطن.

٢ ـ **الكرّاميّة**: فرقة من أهل السُنّة تقول بالتجسيم والتشبيه، تسرّبت عقائدهم حتّى إلى بعض خصومهم، ومن ذلك قولهم باستقرار الله تعالى على العرش مماسّاً له من جهته العليا، وأنّه قد امتلأ به العرش، أو هو على بعض أجزاء العرش، وجوّزوا عليه الانتقال والتحوّل والنزول. تعالى الله عمّا يصفون.

٣ ـ **النصيريّة**: فرقة من غلاة الشيعة، زعمت أنّ الروح الإلهية حلّت في الإمام

عليّ ﷺ. ثمّ اعتقدوا أنّ ابن ملجم هو أفضل أهل الأرض لأنّه خلّص روح اللاهوت من ظلمة الجسد. وكان لهم في هذا العصر قوّة أزعجت السلطة فوجّهت إليهم جيشين لمقاتلتهم، مرّة في سنة ٧٠٥هـ، والأُخرى سنة ٧١٧هـ.

٤ـ اليزيديّة: أو العَدَويّة، نسبة إلى الشيخ عَديّ بن مسافر المرواني الأُموي المتوفّى سنة ٥٥٧ هـ. وكان صوفيّاً استوطن أرض الأكراد في الجزيرة الشاميّة (الحدود العراقية السوريّة)، وكان يعتقد في يزيد بن معاوية أنّه إمام حقّ وابن إمام، فغلا فيه أتباعه من بعده، وكان لهم انتشار وفِتَن في تلك الديار وفي ديار بكر وبلاد الأرمن من آسيا الوسطى.

وانتشر التصوّف انتشاراً هائلاً. ساعده على ذلك الجهل العامّ بفحوى الدين وأهدافه الكبرى، في أجواءٍ من اليأس والقنوط والخمول، وتأييد السلاطين المستمرّ وحمايتهم. فقد عُنِيَ متأخّرو العباسيّين بأمر مشايخ الصوفيّة، وازدادت عناية الأيّوبيّين بهم، فأنشأوا لهم الرباطات والتكايا، وكان صلاح الدين يحضر مجالسهم، فإذا رقصوا وطربوا استوى قائماً فلا يجلس حتّى ينتهون. ومضى على ذلك خَلَفُه، وزاد عليهم المماليك أنّهم كانوا يفتتحون أعمالهم بعد التنصيب بمجلس يُقيمه لهم الصوفيّة، فيتناول الأمير بحضرتهم (كأس الفتوّة) الذي ابتدعه هؤلاء ونسبوه إلى الإمام عليّ ﷺ زوراً.

وهذا لا يعني أنّ أمر الصوفيّة كان منسجماً على الدوام مع السلطة، فمن شيوخهم مَن أُوذي وسجن، كالشيخ السهروردي (٥٨٧هـ) والشيخ محيي الدين بن عربي (٦٣٨هـ) والشيخ خضر العدوي الذي اعتقله السلطان بيبرس سنة ٦٧١هـ وبقي حتّى توفّي في معتقله بقلعة الجبل، وفيه أنشد بعض أنصاره:

لم يُحبس الشيخُ خضرٌ بعد منقصةٍ ... سنة، وليس له ذنبٌ إلى أحدِ

لكنّه كان كالسلطانِ منزلةً ... وهل رأى الناسُ سُلطانين في بَلَدِ ؟!

ومهما يكن فإنّ انتشار التصوّف يُعَدّ من أبرز الظـواهـر الدينيّة في ذلك العصر.

المذاهب الكبرى:

شهد هذا العصر حدثاً جديداً لم تعهده دمشق من قبل، فـقد أنشأ الظـاهر بيبرس نظاماً جديداً يقضي بتعيين أربعة قضاة موزّعين عـلى المـذاهب الأربـعة، وطبّق هذا النظام في القاهرة سنة ٦٦٣ هـ، ثمّ في دمشق سنة ٦٦٤ هـ، بـعد أن كـان القضاء فيها حِكراً على الشافعيّة.

يقول السُّبكي الشافعي: لم يكن يلي قضاء الشأم، والخطابة والإمامة بجامع بني أُميّة إلاّ من يكون على مذهب الأوزاعي، إلى أن انتشر مذهب الشافعي فصار لا يلي ذلك إلاّ الشافعيّة. وأرّخ السُّبكي لذلك بسنة ٣٠٢ هـ منذ عهد القاضي أبي زُرعة محمّد بن عثمان الدمشقي [١].

وإذا كان قرار بيبرس هذا يعدّ انتصاراً للمذاهب الثلاثة حيث منحهم فرصةً تاريخيّة لنوع جديد من النشاط، فإنّه كان قراراً قـاسياً عـلى الشـافعيّة الّذين لم يعتادوا رؤية مُشارِكٍ لهم في القرار، ورغم أنّ بيبرس قد احتفظ للقاضي الشافعي ببعض المزايا على غيره، كاختصاصه بالأوقاف وتقديمه في الأيّام الرسميـة، إلاّ أنّ ذلك لم يحدّ من سخطهم الذي بلغ إلى حدّ اعتقادهم أنّ هذا النظام قد أوجب على الملك الظاهر بيبرس دخول النار والعذاب الشديد، كما أوجب ضياع ملكه!

يقول السُّبكي: حُكي أنّ الظاهر بيبرس رأى الشافعي في النوم لمّا ضمّ إلى مذهبه بقيّة المذاهب، فقال له الشافعي: تُهين مذهبي! البلاد لي، أو لك؟! أنا قـد

---

(١) طبقات الشافعيّة الكبرى ٨: ٣٢٠.

عزلتك وعزلتُ ذرّيّتك إلى يوم الدين.

قال: فلم يمكث إلّا يسيراً ومات، ولم يمكث ولده السعيد إلّا يسيراً وزالت دولته، وذرّيته إلى الآن فقراء!

وهكذا تتطلّى أضغاث أحلام البسطاء على السُّبكي العلّامة فيقول بعكس ما ترى عيناه، فهو يعلم أنّ بيبرس قد بقي في السلطنة ثلاث عشرة سنةً بعد قراره بضمّ القضاة، وأنّه أحسن السلاطين سيرةً، فعطّل الخمرة والحشيشة في كلّ البلاد ولم يفعل ذلك أحد غيره، وهزم المغول والصليبيّين وحقّق ما عجز عنه صلاح الدين حتّى توفّي سنة ٦٧٦هـ! ولكنّ شيئاً من ذلك لم يكن شافعاً له، فالسُّبكي يقول: حُكيَ أنّه رُئيَ في النوم بعد موته، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: عذّبني عذاباً شديداً بجعل القضاة أربعة[1]!

ولم يكن ذلك شأن الشافعيّة وحدهم، فما تناقله الحنابلة من أخبارهم ما ارتقى إلى مثل ذلك المُرتقى، حتّى رواه الذهبي وأثبته العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) فقال في أحداث سنة ٧٢٥هـ: كان غرق بغداد المهول، وساوى الماء الأسوار، وغرق أُممٌ لا تُحصى، ودام خمس ليالٍ، قال الذهبي: ومن الآيات أنّ مقبرة الإمام أحمد بن حنبل غرقت سوى البيت الذي ضريحه فيه، فإنّ الماء دخل في الدهليز علو ذراع ووقف بإذن الله وبقيت البواري عليها غبار حول القبر[2]!

ذكر ذلك عن قبر أحمد، ولم يُخبر بمصير قبر أبي حنيفة أو الشيخ عبد القادر الجيلاني وكلاهما في بغداد، ولعلّه رأى أنّ ذلك من مسؤولية الأحناف والصوفيّة!

وثمّ أحداث كبيرة كان سببها التعصّب المذهبي، فحجرُ الملك الأشرف

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) شذرات الذهب ٦: ٦٦. والبواري: الحُصُر.

الأيوبي على العزّ بن عبدالسلام شيخ الشافعيّة، إنّما كان جرّاء خلاف بينه وبين الحنابلة الّذين استمالوا الملك الأشرف وأقنعوه أنّ قولهم قول السَّلَف وأنّ العزّ بن عبدالسلام زائغ عن الصراط[١].

وفي قضيّة أحمد بن إسماعيل التبريزي الشافعي الذي قضى عليه القاضي الحنفي بالجلد ثمانين ضربةً، ثمّ بنفيه وإخراجه من التدريس بسبب شتمه أحد ذرّيّة الإمام أبي حنيفة، يقول الشوكاني: قد لَطَف اللهُ به بمرافعته إلى حاكم حنفي، فلو رفع إلى مالكيّ لحكم بضرب عنقه! وقبّح الله هذه المجازفات والاستحلال للدماء والأعراض بمجرّد أشياء لم يوجب فيها الله إراقة دمٍ ولا هَتْكَ عرض[٢].

هذا كلّه لا يعني أنّ هناك تجافياً تامّاً بين أصحاب المذاهب، بل على العكس كانت إفادة بعضهم من البعض مألوفة جدّاً في التعليم والتأليف والحوار، وربّما كان الحوار ينتهي بانتقال فقيهٍ من مذهبه إلى مذهب آخر، وقد حصل كثيراً.

كما كان جوّ من التفاهم بين أتباع المذاهب الأربعة والصوفيّة، فالمدرسة التي تُنشأ لتدريس المذاهب الأربعة يُخصّص فيها رباط للصوفيّة.

وفي سنة ٧١٦هـ وقع اختيار الصوفيّة على قاضي القضاة الشافعي نجم الدين ابن صصرىٰ ليتولّى مشيخة الشيوخ عند الصوفيّة بدمشق[٣]. وربّما جاء على ألسنة الشعراء ما يُومئ إلى ذلك الوفاق، فابن النقيب المتوفّى بالقاهرة سنة ٦٨٧هـ يتغنّىٰ ببيتين من الشعر يعتمد فيهما التورية بأسماء أئمّة المذاهب وشيخ الصوفيّة أبي حامد الغزالي، فيقول:

---

(١) انظر: طبقات الشافعيّة الكبرى ٨: ٢١٨ وما بعدها.

(٢) البدر الطالع ١: ٤٠.

(٣) ابن الوردي ٢: ٣٧٧.

يا (مالكي) ولَديكَ ذُلّي (شافعي) ما لي سألتُ فما أجبت سُؤالي !

فــوَخَدُّكَ (النُّــعمان) إنّ بــليّتي وشكـيّتي مــن طَـرْفِكَ (الغـزّالي)

ولم يكن للشيعة الإماميّة نصيب في ذلك الوفاق، وعلى الرغم ممّا تركه الوزير الإمامي أحمد بن بدر الجمالي من أثرٍ شكره الجميع، ثمّ ما أبداه طلائع بن رزيك الإمامي من سيرةٍ أثنى عليها المؤالف والمخالف حتّى جُمعت مدائحه في كتاب سُمّيَ (الدرّ النظيم)[1]!

ورغم أنّ هذين الحاكمين الإماميّين قد قُتلا على أيدي الإسماعيليّة، فما كانت المذاهب السُنّيّة تكنّ لهما التقدير والثناء..

وبالرغم من أنّ موقف الإماميّة من غلاة الشيعة ـ كالإسماعيليّة والنصيريّة ـ لا يختلف عن موقف أهل السُنّة. إلّا أنّ كلّ ذلك لم يترك أثره في التقريب بين الإماميّة والمذاهب الأربعة، وبقي الحديث عنهم كالحديث عن أيّ فرقة من الغلاة بدون تمييز، فحصلت أخطاء كبيرة تعمّدها الكبار، وتلقّاها التابعون تلقّي المقلّد الذي سلّم لشيخه بكلّ ما يقول.

هذا هو زمان ابن تيميّة بأهمّ ملامحه، وذاك مكانه الذي أشرفنا عليه، وتلك أُسرته التي عرفناها من قبل.

---

(١) النجوم الزاهرة ٥: ٣٤٥.